Federal Republic of Germany
Foreign Office

RASHEED رشيد
TRANSPARENCY INTERNATIONAL - JORDAN
الشفافية الدولية – الأردن

معاً للقضاء على الفساد
TOGETHER TO END CORRUPTION

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the coalition against corruption

تقرير مراقبة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات 2017

صادر عن رشيد للنزاهة والشفافية
(الشفافية الدولية - الأردن)

جدول المحتويات

شكر وتقدير 1

نبذة عن رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن) 2

نبذة عن مؤسسة الشفافية الدولية 2

مقدمة التقرير 9

الاطار القانوني 9

منهجية المراقبة 11

الملخص التنفيذي 12

الملاحظات 22

التوصيات 23

إعداد

المحامية إسراء ضويع المحادين

إشراف

رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية – الأردن)

شكر وتقدير

يتقدم رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن) بالشكر الجزيل للهيئة المستقلة للإنتخاب عامة ولإدارتها خاصة على الجهود المبذولة خلال السنة الحالية لإنجاح إنتخابات المجالس المحلية والبلديات لعام 2017، حيث انعكست هذه الجهود على الإجراءات المتخذة بكل مرحلة من مراحل العملية الإنتخابية وكانت ذات فعالية كبيرة وشاملة لجل إحتياجات العملية الإنتخابية، ويظهر هذا جليا منذ تأسيس هذه الهيئة التي أحدثت فرقاً واضحاً بإدارة الإنتخابات مما ساهم بتعزيز شفافية هذه العملية وإنجاحها وتهيئة الشعب الأردني لهذه المرحلة إضافة للأساليب التقنية المتطورة المستخدمة إبتداءاً من آلية تسجيل المراقبين وإنتهاءً بعملية فرز الأصوات وبثها بشكل مباشر أمام المراقبين والإعلاميين مما عزز مبدأ نزاهة الإنتخابات وحريتها.

إن الإيمان بضرورة تعزيز منظومة النزاهة الوطنية ومحاربة الفساد وتعاون المجتمع الأردني من أفراد ومؤسسات للقضاء على الفساد وتحقيق سيادة القانون هو الدافع الرئيسي لإتخاذ رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن) القرار بالمساهمة بالمراقبة على إنتخابات المجالس المحلية والبلديات لهذا العام، وذلك للمساهمة بتحقيق الشفافية بالعملية الإنتخابية والقضاء على الفساد والمفسدين وتعزيز الإرادة الحرة للمواطن الأردني للقيام بواجبه الوطني بالتصويت وإختيار المرشح الذي يملك القدرة على التمثيل وتلبية المطالب الشعبية للناخبين إضافة إلى المساعدة في كشف الحقائق والتجاوزات المرتكبة من المرشحين مما يساعد في إعطاء صفة الوضوح للمشهد الإنتخابي أمام المواطنين والجهات الرقابية التي بذلت جهود مباركة إبتداءاً من المؤسسات الحكومية ووسائل الإعلام وإنتهاءاً بمؤسسات المجتمع المدني.

نبذة عن رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن)

رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية– الأردن) هي شركة غير ربحية، تاسست في عام 2013، وهي فرع تحت التأسيس لمنظمة الشفافية الدولية في الأردن. تهدف الشركة إلى الإرتقاء بمستوى النزاهة ومكافحة الفساد من خلال تحسين إنخراط المواطن الأردني في أنشطة مكافحة الفساد، والعمل على تحصين المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات الحكم المحلية ضد الفساد، بالإضافة إلى تحسين فاعلية وإستقلالية المؤسسات والدوائر الرقابية المختصة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد للوصول إلى تحقيق الرؤية المتمثلة بأردن متماسك بنظام نزاهة وطني.

نبذة عن مؤسسة الشفافية الدولية

مؤسسة الشفافية الدولية هي شبكة عالمية تم تأسيسها في عام 1993 وموقعها الرئيسي في ألمانيا – برلين، وتضم أكثر من 100 فرعاً محلياً و فروع في مرحلة التأسيس. تعمل هذه المؤسسة مع فروعها المحلية على مبدأ محاربة الفساد وأشكاله المتعددة مثل الرشاوي والصفقات السرية وسوء إستعمال السلطة لتحقيق عالم خالي من الفساد وتحقيق الشفافية في شتى المجالات.
ومن أبرز مخرجات هذه المؤسسة هو "مؤشر مدركات الفساد"، وهو مؤشر يطلق سنوياً يقيم مدركات الفساد في القطاع العام في البلدان المختلفة ويضعها ضمن ترتيب عالمي وإقليمي.

المشاريع التي تم تنفيذها من قبل رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن)

أولاً: مشروع شراكة بدعم من منظمة الشفافية الدولية/وزارة الخارجية الألمانية:
شراكة هو مشروع إقليمي يضم عدد من الدول العربية وهم الأردن والمغرب وتونس ومصر واليمن، ينقسم إلى مكونين رئيسيين وهما:
- المكون الأول: نزاهة المالية العامة، ويهدف إلى مراجعة التشريعات المتعلقة بإشهار الذمة المالية والخروج بتوصيات لرفعها لأصحاب القرار.
- المكون الثاني: النصح والإرشاد، ويهدف إلى تحسين آليات استلام الشكاوى وبناء قدرات الأجهزة ذات العلاقة، وتوعيه المجتمع الأردني.

الفئات التي يستهدفها المشروع:

- منظمات المجتمع المدني.
- عامة الشعب الأردني.
- موظفي المؤسسات الحكومية المعنية بمحاربة الفساد.

غايات وأهداف المشروع:

1 - المساعدة بإغلاق الثغرات القانونية التي تقود إلى الفساد.

2 - تحسين كفاءة نفقات الميزانية في جميع المجالات من خلال بناء قدرات موظفي المؤسسات الحكومية وتمكينهم من ممارسة دور الرقابة.

3 - محاربة الفساد والحد منه من خلال تشجيع المواطنين على الإبلاغ عن حالات الفساد وإنشاء آليات لتلقي شكاوى الفساد وقنوات إتصال مباشر بين المواطنين والمؤسسات الرسمية المعنية بتطبيق منظومة النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد للوصول لمنطقة شرق أوسط خالي من الفساد.

مخرجات المشروع:

- إنشاء آلية لتلقي شكاوى الفساد بالتعاون مع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد عن طريق الإنترنت والهاتف.
- إصدار تقرير مراقبة الإنتخابات النيابية 2016.
- إصدار تقرير مراقبة الإنتخابات البلدية واللامركزية 2017.
- إصدار تقرير الظل لإستعراض التقدم المحرز في الأردن للأهداف الفرعية 4 و 5 و 10 من الهدف رقم 16 من إتفاقية الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة 2017.
- إصدار لوحة تحكم تعكس إلتزامات الحكومة الأردنية مقابل الوعود التي أطلقتها اتجاه الشفافية في الإجراءات وإدارة المال العام 2017.
- كتيب لتقديم المعلومات القانونية اللازمة عن كيفية الإبلاغ عن قضايا الفساد (دليل المواطن في الإبلاغ عن قضايا الفساد) 2017.
- إطلاق برنامج (شبابنا قول وفعل) والذي تضمن تدريبات مكثفة لنخبة من الشباب على مواضيع تتعلق بكسب التأييد، نظام النزاهة الوطني، كتابة أوراق السياسات و مهارات المناظرة.
- إقامة مسابقة شبابية لكتابة أوراق سياسات عن عدة مواضيع مثل الإبلاغ عن الفساد والموازنات التشاركية وإشهار الذمة المالية، حيث نتج عن هذه المسابقة 9 أوراق سياسات.
- حملة كسب تأييد تحت إسم (سولف ولا تخبي) لتشجيع المجتمع الأردني على الإبلاغ عن قضايا الفساد، حيث تمت زيارة عدة محافظات وجامعات أردنية.
- إطلاق أوراق سياسات لمناقشة إشهار الذمة المالية وآلية تلقي الشكاوي الخاصة برشيد .
- تدريب بناء قدرات لموظفي هيئة النزاهة ومكافحة الفساد على أدوات تقييم القدرة المؤسسية على النزاهة في القطاع العام.
- إطلاق تقرير حول الدورة الثالثة للمراجعة الدورية الشاملة للجهود المبذولة في مكافحة الفسادفي المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تم تقديم هذا التقرير للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ثانياً:مشروع تحسين مستوى النزاهة في تقديم الرعاية الصحية بدعم من منظمة صحة الأسرة الدولية (FHI360) / الوكالة الأمريكية للتنمية (USIAD):

الفئات التي يستهدفها المشروع.

- منظمات المجتمع المدني.
- عامة الشعب الأردني.
- وزارة الصحة.

غايات وأهداف المشروع:

- قياس وتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية العامة في الأردن.
- تحسين كفاءة نفقات الميزانية في مجال الصحة العامة من خلال بناء قدرات منظمات المجتمع المدني وإشراك منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار.
- تحسين الشفافية في تبادل المعلومات بين الحكومة والمواطنين (نشر المعلومات).

مخرجات المشروع:

- دراسة تقييم نزاهة وجودة خدمات الرعاية الصحية الثانوية ودرجة رضى المستفيدين في مستشفيات وزارة الصحة.
- مناقشة واستعراض وتجميع آراء الجهات المعنية فيما يخص أهم المشاكل التي تواجهها المستشفيات من خلال تعاملهم مع المرضى والمراجعين وكيفية حل هذه المشاكل وتم ذلك من خلال مناقشات الطاولة المستديرة.
- بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في تطبيق دراسات رضى المرضى.
- بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في موضوع التأمين الصحي والتغطية الصحية الشاملة.

ثالثاً: مشروع تعزيز تولي المرأة للمناصب القيادية في القطاع العام بدعم من سفارة مملكة هولندا:

الفئات التي يستهدفها المشروع:

- المرأة في القطاع العام.
- المرأة والناشطات في منظمات المجتمع المدني والداعمين لحقوق المرأة وحقوق الانسان.
- المرأة في البرلمان.
- شبكة نساء من أجل النزاهة في الأردن.
- صناع القرار (رئيس الوزراء،مجلس الوزراء، أعضاء البرلمان والمسؤولين الحكوميين).

غايات وأهداف المشروع:

1 - زيادة نسبة النساء في تولي المناصب القيادية العليا في القطاع العام.
2 - تعزيز دور المرأة الأردنية في مراكز اتخاذ القرار.
3 - التأكيد على مفهوم التمثيل المتساوي في هيئات القرار في القطاع العام.
4 - تشجيع التنوع والابتكار والفعالية، وتحسين الأداء على أساس المساواة بين الجنسين.
5 - تحسين الثقة بين الموظفين العموميين وحتى عامة الناس اتجاه قدرات المرأة وكفاءاتهم في تولي المناصب القيادية العليا.

مخرجات المشروع:

- مراجعة تشريعية لنظام الخدمة المدنية رقم (32) لسنة 2013 ونظام التعيين على الوظائف القيادية لسنة 2013 حول «تعزيز فرص تولي المرأة للمناصب القيادية في القطاع الحكومي».
- اعداد وتنفيذ استراتجية لتوعية المواطنيين حول اهمية اشراك المرأة في عملية صنع القرار في القطاع العام.
- حملة #انا_بقدر_وبلدي_فيَ_بتعمر تضمنت فيديو يعرض قصص نجاح لعدد من النساء الفائزات بجائزة الملك عبداللّه الثاني للتميز.
- إطلاق فيديو مسابقة (شباب مبدعون).
- إطلاق فيديو (إقصاء المرأة).
- إطلاق مقال صحفي.

رابعاً: مشروع مسابقة المحاكمات الصورية الوطنية الثانية "مشروع فرسان العدالة 2016" بدعم من مؤسسة فريدريتش ايبرت الألمانية:

الفئات التي يستهدفها المشروع:

- طلاب الحقوق في الجامعات والكليات الأردنية

غايات وأهداف المشروع:

- رفع مستوى وعي طلبة كليات الحقوق وتعزيز مهارات وإجراءات المحاكمات العادلة والتعامل مع القضاة لدى طلبة كليات الحقوق.
- تهيئة الطلبة وتزويدهم بالمهارات التطبيقية التي تمكنهم مستقبلاً من الانخراط في العمل القضائي والمحاماه على حد سواء.
- تعزيز ثقافة الحوار والبدء في حوار قانوني واعي حول المخالفات المتعلقة بالتبليغ عن قضايا الفساد والمساواة بين الجنسين بما يسهم بوضع تصورات قانونية لمعالجة هذا الموضوع .

مخرجات المشروع:

- عقد مسابقة بين طلاب كليات الحقوق في الجامعات الأردنية.

خامساً: مشروع مناظرات الشفافية العربية الأردنية بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني:

عقد هذا المشروع والذي قام على تدريب طلاب الجامعات على مهارات المناظرة ومن ثم إقامة ثلاثة مناظرات عامة.

الفئات التي يستهدفها المشروع:

- طلاب الجامعات والكليات الأردنية.

غايات وأهداف المشروع:

- نشر الوعي بشأن دور اللامركزية في تعزيز منظومة النزاهة الوطنية بالأردن.

مخرجات المشروع:

- عقد تدريبات تتعلق بـ فن المناظرات في محافظات الشمال والوسط والجنوب في المملكة.
- انجاز 3 اوراق سياسات تتعلق بزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياشية في الأردن وتعزيز ثقافة التسامح وقبول الآخر إضافة لدور اللامركزية في تعزيزمنظومة النزاهة في الأردن.
- اقامة 3 مناظرات عامة.
- اقامة بطولة المناظرات الأردن الثانية لعام 2017 بمشاركة 14 جامعة.

سادساً: مشروع تعزيز النزاهة في عمليات المساعدات الإنسانية بدعم من المفوضية الأوروبية / مؤسسة الشفافية الدولية:

الفئات التي يستهدفها المشروع:

- المنظمات والمؤسسات والشركات التي تعمل في مجال المساعدات الإنسانية.

غايات وأهداف المشروع:

- تعزيز سيادة النزاهة داخل المنظمات والمؤسسات والشركات التي تعمل في مجال المساعدات الإنسانية مثل مساعدات اللاجئين.

مخرجات المشروع:

- اجتماع موسع لعرض نتائج التقرير الجمعي لأعضاء مبادرة القرار الجماعي لتعزيز المساءلة والشفافية في حالات الطوارئ (CREATE)، حيث نجم عن هذا الإجتماع عدة توصيات وهي:

1 - زيادة الحوار والانفتاح من أجل مناقشة تحديات الفساد والتصدي له.
2 - الإدراك والإقرار بوجود مخاطر الفساد وشبهاته خصوصا في البيئات المعقدة وغير المستقرة.
3 - تقييم مخاطر الفساد بطريقة أكثر تنظيماً.
4 - زيادة الحوار بشأن التصدي لتحديات الفساد.
5 - تبادل المعرفة والتمويل للحد من إهدار الموارد.
6 - التواصل بين الحكومة الأردنية و الجهات الدولية المانحة معظم مجالات الدعم المطلوبة في مجال المساعدات الإنسانية.
7 - تنسيق المسائل المتنوعة الأخرى.
8 - متابعة الاتفاقيات الدولية التي وقعها الأردن على هذا القطاع.
9 - تحديد ما يعنيه الفساد بوضوح، وأثره، وسبل مكافحته.
10 - نشر آليات تعزيز الشفافية.

سابعاً: مشروع تقييم نظام النزاهة الوطني بدعم من مؤسسة الشفافية الدولية:

القطاعات التي يستهدفها المشروع:

- القطاع العام.
- القطاع الخاص.
- المجتمع المدني.

- السلطة التشريعية.
- السلطة التنفيذية.
- السلطة القضائية.
- هيئات إنفاذ القانون.
- هيئة مكافحة الفساد.
- الهيئة المستقلة للإنتخاب.
- ديوان المظالم.
- ديوان المحاسبة.
- الأحزاب السياسية.
- الإعلام.

غايات وأهداف المشروع:

- إعداد دراسة لتقييم نظام النزاهة الوطني في مختلف القطاعات عن طريق قياس إلتزام المؤسسات المستهدفة بأعمدة النزاهة الوطنية حسب نظام النزاهة.
- دعم تأسيس رشيد للنزاهة والشفافية.

مخرجات المشروع:

- دراسة منظومة النزاهة الوطنية وحسب المنهجية المعتمدة من منظمة الشفافية الدولية، حيث تم دراسة 13 محور.
- خطة كسب التأييد تتعلق بتمويل الحملات الانتخابية والتي تكونت من عدد من الانشطة منها:

1 - مسابقة المحاكمات الصورية لطلبة القانون في الجامعات الاردنية.

2 - مسابقة المناظرات وبمشاركة 16 جامعة اردنية.

3 - المسرح التفاعلي في ثلاث محافظات اردنية.

4 - التدريب على تمويل الحملات الانتخابية.

5 - اطلاق ثلاث ارواق سياسات متعلقة بمنظومة النزاهة الوطنية تحمل العناوين التالية (حق الحصول على المعلومات، حماية المبلغين والشهود، تمويل الحملات الانتخابية).

ثامناً: مشروع نظام النزاهة المحلي بدعم من مؤسسة الشفافية الدولية:

الفئات التي يستهدفها المشروع:

- هيئة محلية أردنية (بلدية ناعور الجديدة).

غايات وأهداف المشروع:

- فحص مدى فعالية وكفاءة مؤشرات نظام النزاهة في الهيئات المحلية، من خلال إختبارها على هيئة محلية أردنية (بلدية ناعور الجديدة).
- تقييم شفافية الإجراءات والآليات التي تقدم في إطارها ونزاهة العاملين ومسائلتهم.
- بلورة توصيات لتعزيز نظام النزاهة بالتعاون مع الفئة المستهدفة وتعزيز دور الأطراف المجتمعية في المساءلة الإجتماعية.

مخرجات المشروع:

• إطلاق تقرير نظام النزاهة المحلي، حيث استندت الدراسة على أداة نظام النزاهة في البلديات، وبمنهجية دراسات تقييم النظم الوطنية الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يتم الالتزام بهذه المنهجية بشكل كامل، بسبب مراعاة الوضع القانوني للبلديات في الأردن وواقع عملها، حيث تم إجراء بعض التعديلات على المنهجية الأصلية. وتعمل هذه الأداة على تقييم الحكم الداخلي في البلدية، وقدرة كل الفاعلين الأساسيين في البلدية، ودورهم في تعزيز النزاهة في النظام ككل، كما تعمل أيضاً على تقييم مدى الالتزام بعلنية القرارات والمعلومات، وفتح المجال للمواطنين في المشاركة، وفحص مدى فعالية كل من وظائف الرقابة والمساءلة.

تاسعاً: مشروع تعزيز دور المرأة القيادية في نشر قيم النزاهة الوطنية بدعم من مؤسسة الشفافية الدولية :

الفئات التي يستهدفها المشروع:

• المرأة العاملة في القطاعات (العام والخاص والأكاديمي).

غايات وأهداف المشروع:

• تكثيف الجهود الوطنية من قبل الجهات الفاعلة في الدولة من قطاع عام وخاص وأكاديمي لتأخذ المرأة دورها القيادي في ترسيخ قيم النزاهة الوطنية.

مخرجات المشروع:

• تأسيس شبكة نسائية (نزيهة) على المستوى الوطني معنية بنشر الوعي بين أوساط النساء فيما يتعلق بالنزاهة والشفافية.

• تنفيذ حملات كسب تأييد لتعزيز دور المرأة في نشر قيم النزاهة واخيراً الخروج بتوصيات خاصة بكل قطاع.

مقدمة التقرير

بلغ عدد الأشخاص الذين يحق لهم الاقتراع بموجب القانون وحسب سجلات دائرة الاحوال المدنيه كما نص القانون اربعة ملايين و109 آلاف و423 ناخباً وناخبة حيث شكلت الإناث النسبة الأكبر من إجمالي الناخبين في المملكة،بعدد يتجاوز نحو 2,182 مليون ناخبة وبنسبة 53 بالمائة، في حين يبلغ عدد الناخبين الذكور 1,927 مليون وبنسبة 47 بالمائة. الا ان عدد المقترعين بلغ مليون و302 ألفاً و949 ناخباً وناخبة اي بنسبة عامة للإقتراع في انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظة على مستوى المملكة بلغت 31,71 بالمائة،* وفق ارقام الهيئة المستقلة للإنتخاب. خصص لهذا العدد من الناخبين (1484) مركز إقتراع منتشرة في كافة مناطق المملكة، وقد بلغ عدد المرشحين 6622 مرشحاً ومرشحة تنافسوا على 2444 مقعداً، ما بين رئيس بلدية وعضو مجلس محلي/ بلدي وعضو مجلس محافظة.

الإطار القانوني

تدور فكرة مراقبة الانتخابات حول المعرفة بالقانون ومراقبة ما إذا كان يتم تطبيق القانون الفعلي ومن ثم تقييم الأثر المترتب عن أي سوء تصرف أو شذوذ على العملية الانتخابية بأكملها، وبالتالي نتيجة الانتخابات، حيث أن القانون هو المرجع الذي يعطي المصداقية والقوة لإتمام المهمة المناطة لضمان النظام والمصداقية في الدورة الانتخابية.

وتحدّد هذه المواد في قانون البلديات وقانون مجالس المحافظات (مجالس المحافظة) مخالفات الإنتخاب التي قد تؤثر على عملية الاقتراع يوم الإنتخابات أو قد تؤثر على عملية الإنتخاب قبل يوم الاقتراع خصوصاً خلال فترة الحملات الإنتخابية، ويضاف الى قانوني المجالس البلدية رقم 41 لسنة 2015 وقانون مجالس المحافظات رقم 49 لسنة 2015 مجموعة من التعليمات التنفيذية (مرفق) التي اصدرتها الهيئة المستقلة للإنتخاب بموجب صلاحياتها الممنوحه لها بموجب القانون والتي تولت توضيح تفاصيل العملية والإجراءات الإنتخابية إلا أن نشر التعليمات الخاصة بإجراءات الإقتراع والفرز للمجالس المحلية والتي تم على أساسها تدريب لجان الإقتراع والفرز وإعداد النشرات التوعويه والأطلس الإنتخابي قد تم شرح ما يتعلق بها من آلية اعتبار ورقة الإقتراع باطله اذا ضمت عدداً اكثر من المقاعد المخصصه بطريقة الإجتهاد الشخصي من قبل المختصين في الهيئة المستقله للإنتخاب.

* حسب سجلات الهيئة المستقلة للإنتخاب المنشورة على موقع الهيئة الرابط https://iec.jo/

إلا أنه تم الرجوع عن هذه الإجتهادات تبعاً لقرار ديوان تفسير القوانين والذي عدل على آلية الفرز وخصوصا بما يتعلق بفرز الإسم الخامس حيث ورد في التعليمات التنفيذية رقم (9) المادة 18 تعتبر الورقة باطله إذا اشتملت على أسماء مرشحين يزيد عن عدد المقاعد المخصص له وقد أعلنت الهيئة المستقلة للإنتخاب أن وجود إسم ذكر في الرقم 5 من ورقة الإقتراع يجعل الورقة باطله نظراً لإحتوائها على عدد أسماء يزيد عن عدد المقاعد المخصصه (بإعتبار إشتراط وجود مقعد للكوتا النسائية) وقد تم الإعلان عن هذا في العديد من الفيديوهات التوعوية التي نشرتها الهيئة المستقلة للإنتخاب وتكرر ذلك في الإجابات المباشرة سواء من رئيس مجلس مفوضي الهيئة أو المستشار القانوني.

إلا أنه لدى سؤال ديوان تفسير القوانين والذي جاء متأخراً بين قرار ديوان تفسير القوانين الصادر بتاريخ 2017/8/3 حيث جاء في القرار أعلاه وفي بحر إجابته على السؤال الرابع (أن الناخب غير ملزم بالتصويت في إنتخابات المجلس المحلي للمرأة بمقعد واحد كحد ادنى، إذ أنه يمكن التصويت لكل من الذكر والأنثى في المقاعد المخصصة في المجلس المحلي. الأمر الذي تسبب في سوء فهم حول طريقة إحتساب الأوراق الباطلة قبل أيام من يوم الإقتراع وكان من المتوقع من الهيئة المستقلة أن تتوخى الحذر في التفسيرات المتعلقة بالعملية الإنتخابية واللجوء إلى الديوان الخاص بتفسير القوانين في وقت مبكر تجنباً لسوء الفهم الذي حدث بخصوص هذا الموضوع، بالإضافة إلى اهمية توضيح أن قانون البلديات وقانون مجالس المحافظات قد إشتمل على سقوف محددة للحملات الإنتخابية تبعاً للمحافظة بالنسبة للامركزية وتبعاً لتصنيف البلديات بالنسبة لقانون البلديات–حيث حدد القانون سقف الحملات الإنتخابية لبلديات الفئة الأولى ب: 20,000 دينار للرئاسة و 10,000 دينار للعضوية، أما بلديات الفئة الثانية فحدد القانون السقف فيها ب : 150,00 للرئاسة و 80,00 للعضوية وللمجالس المحلية حدد القانون مبلغ 30,000 دينار لكل من عمان واربد والزرقاء أما باقي المحافظات فحدد لها القانون 20,000 دينار كسقف للحملة الإنتخابية.

منهجية المراقبة

إعتمدت منهجية مراقبة رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن) على الإستعانة بخبير وطني للإشراف على عملية المراقبه وتصميم الإستمارات الخاصة بالرصد، وإعداد جدول زمني للعملية بالتعاون مع فريق رشيد. وقد تم إختيار المحافظات التي سيتم الرصد فيها وهي 6 محافظات هي (عمان –إربد -الزرقاء-عجلون-المفرق-والبلقاء)

في المرحلة التاليه لوضع الخطة تم الاعلان عن إستقبال طلبات المراقبين الراغبين بالإشتراك بعملية المراقبة حيث تم إختيار و تدريب وتأهيل 24 شاباً وفتاة منهم حسب الكفاءة والخبرة السابقة في مجال المراقبة موزعين على المحافظات السابقة حيث قام هؤلاء المراقبون/ات بتغطية فترة الحملات الإنتخابية في مناطقهم معتمدين على النماذج المعدة مسبقاً لمراقبة الحملات الإنتخابية ومقابلة المرشحين ،تم خلالها تغطية ١١١ فعالية إنتخابية ما بين إفتتاح مقر انتخابي ولقاء انتخابي وزيارة مقر إنتخاب، كما قام الفريق بإجراء مقابلات شخصية مع 99 مرشح ومرشحة بالإضافة إلى مراقبة مجريات يوم الإقتراع من خارج مراكز الإقتراع حيث تمت تغطية ما يقارب (78) مركز إقتراع في المحافظات السابقة، وقد تم تجميع البيانات وتحليلها وتدقيقها وقد خلصت إلى النتائج الواردة ادناه.

تدريب مراقبي رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الاردن) 5 /8 /2017

الملخص تنفيذي

جرت الإنتخابات البلدية الأولى في الأردن عام 1925 م وفق أول قانون للبلديات صدر في نفس العام بعد تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921 م، وهدفت تلك الإنتخابات إلى إختيار مجالس بلدية تقوم بالإشراف على الدور الخدمي للبلدية، أما إنتخابات مجالس المحافظات في الأردن فقد جرت للمرة الأولى في تاريخ الأردن في الخامس عشر من شهر آب لعام 2017، وتعتبر هذه التجربه وليدة في الأردن إذ أن قانون مجالس المحافظات قد صدر عام 2015 وقد رافق إصدار هذا القانون الكثير من التحديات والتخوفات أهمها عدم وضوح قانون مجالس المحافظات بالإضافه إلى إجراء الإنتخابات اللامركزية والبلدية في نفس اليوم إلا أن العملية الانتخابية جرت وإنتهت على الرغم من كل التحديات و وجود بعض الثغرات سواء في القانون أو في الإجراءات والتنفيذ مما سنتحدث عنه لاحقاً بالتفصيل.

وقد جرت الإنتخابات البلدية ومجالس المحافظات بنفس اليوم ولأول مرة في تاريخ المملكة الأردنية الهاشميه بثلاثة أوراق إقتراع وجرى الإقتراع في (1484) مركز إقتراع موزعة على 45 دائرة موزعة على المحافظات بإستثناء عمان العاصمة التي إنتخبت بورقتي إقتراع ذلك أن قانون البلديات إحتفظ بتعيين أمين عمان تعيينا الأمر الذي يعتبر تعدي على حرية وإرادة سكان العاصمة في إختيار من يدير شؤون مدينتهم أسوة بباقي المحافظات التي تنتخب رئيس بلديتها ومحافظة العقبة التي تنتخب المجلس المحلي فقط لعدم وجود بلدية فيها وإقليم البتراء لنفس السبب وقد يكون هذا أحد أسباب عزوف سكان العاصمة عن الإنتخاب إذ بلغت نسبة المشاركة في الإنتخابات في العاصمة عمان 43,53 %. في حين أن نسبة المشاركة العامه في المملكة بلغت 56,69 %.

وعلى الرغم من المجهود الكبير المبذول من جانب الهيئة المستقلة للإنتخاب لتنفيذ وإدارة ملف الإنتخابات إلا أنه لا بد من القول أن بعض الأخطاء التنظيمية من قبل الهيئة أدت إلى زعزعة الثقه بالعملية الإنتخابية كما أدت إلى عزوف الكثير من الناخبين عن المشاركة الأمر الذي يمس بعدالة المشاركة في الإنتخابات، والذي يستدعي إعادة النظر بالإجراءات الصادرة عن الهيئة المستقلة كما يستدعي إعادة النظر بخطة توزيع مراكز الإقتراع وباقي الإجراءات التنظيميه، وإعادة النظر بخطة تدريب الكوادر القائمة على الإنتخابات حيث ظهر جليا ضعف قدرات بعض لجان الإقتراع والفرز وخصوصاً في التعامل مع المراقبين أو الناخبين أو حتى الأجهزه الأمنيه في بعض الحالات . ناهيك عن عدم وضوح أجزاء من القانون الأمر الذي يستدعي مراجعة للإطار القانوني الناظم لإنتخابات مجالس المحافظة بشكل عام والذي يعاني في بعض الأحيان من ضعف في العدالة التمثيلية وإجحاف بحق المرأه والكوتا النسائية من ناحية الوصول بالتزكية أو إستلام المرأة لمنصب رئيس مجلس محلي.

وعلى الرغم من ورود عقوبات في القانون لبيع وشراء الأصوات، إلا أن انتشار ظاهرة تداول المال السياسي كان واسعاً نتيجة لوجود ضعف في الإجراءات الخاصة بمتابعة الجرائم الإنتخابية مما أثر على نزاهة وحرية العملية الإنتخابية بشكل كبير وأنتج خروقات تمس مخرجات الإنتخابات النهائية وتخل بسيادة القانون. وقد تمكن فريق المراقبين التابع لرشيد (الشفافية الدولية - الأردن) من توثيق العديد من الخروقات في تمثيل الإرادة الحقيقية للناخبين في عدة أماكن وعدة طرق ، كما تبين من خلال مراقبة يوم الإقتراع وقوع

خروقات أثرت بشكل مباشر على مخرجات العملية الإنتخابية –التي تم توثيقها –والتي نجمت عن ضعف التحضيرات لإجراء الإنتخابات إضافه لضعف أداء بعض اللجان لإدارة مراكز الإقتراع.

وعند الحديث عن اقتراحات لتحسين الانتخابات في أي قطاع يتوجب أن نورد ابتداءً المبادىء الدولية الأربعة للانتخابات والتي تجعلها تسير ضمن المعايير الدولية للإنتخابات وهي:

أولاً: أن تكون الإنتخابات حرةً

أما حرية الإقتراع، فإنها تعني أن الناخب يقترع بكامل حريته من دون أي ضغوطات، سواءً داخل قاعة الإقتراع أو خارجها، وبالطبع يتعارض مع حرية الإقتراع ووجود الدعاية الإنتخابية داخل وفي محيط مركز الإقتراع الأمر الذي أثر سلباً على مدى توافق العملية الإنتخابية والمعايير الدولية للحرية الإنتخابية في الإنتخابات السابقة. وقد رصد مراقبوا رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن) أن ما نسبته 92 % من مراكز الإقتراع التي تمت زيارتها احتوت على دعاية إنتخابية ملاصقة لمركز الإقتراع ومستمرة طوال يوم الإنتخابات بمعنى عدم الإلتزام بالصمت الإنتخابي الأمر الذي لم تستطع إجراءات الهيئة المستقلة للإنتخاب أن تسيطر عليه حسب القانون.

هل كان هناك وجود لدعاية إنتخابية داخل أو على مقربة من مركز الإقتراع؟

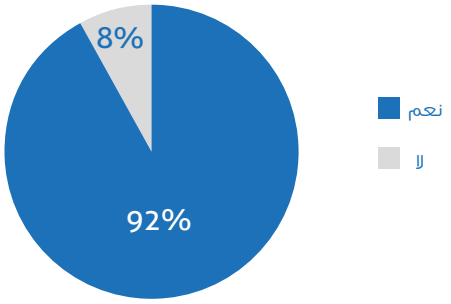

ثانياً: نزاهة العملية الإنتخابية

أما النزاهة في إدارة العملية الإنتخابية، فإن جميع مراحل العملية الإنتخابية يجب أن تخضع للرقابة والمسائلة وهذه المراحل هي: إدارة الإنتخابات، نظام الإقتراع، الجدول الزمني للإنتخابات، توعية الناخبين، تسجيل الناخبين، الحملة الإنتخابية، الإقتراع، إحصاء وفرز الأصوات، الطعون والإستئنافات، والإعلان عن النتائج الرسمية للإنتخابات.

اشتمل الإطار القانوني الناظم لمجريات سير العملية الإنتخابية والمتمثل بقانون البلديات وقانون مجالس المحافظات (اللامركزية) والتعليمات التنفيذيه الصادرة عن الهيئة المستقلة للإنتخاب على مجموعة من الضمانات الإجرائية لسلامة سير العملية، إلا أن قانون الإنتخاب يعاني من قصور في وضع ضمانات إجرائية قادرة على منع عمليات التلاعب والتأثير على إرادة الناخبين، فعلى سبيل المثال، تم وضع سقف للحملات الإنتخابية إلا أنه لم يكن هناك إجراءات فعاله لمراقبة سقوف الحملات التي تم إنفاقها من المرشحين والتي من أهمها إلزام المرشحين بتقديم إقرار للذمه المالية وتحديد مصادر تمويل حملته الإنتخابية وإلزامه بالسقف المحدد في القانون.

وعلى الرغم من محاولة الهيئة لتقديم العديد من الضمانات لهذه العملية إلا أن هذه الضمانات لم تكن كافية لتحقيق درجة النزاهة الإنتخابية المنشودة وفق المعايير الدولية، ولوحظ وجود مؤشرات على أرض الواقع من خلال زيارات مراقبي رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن) إلى المقرات الانتخابية (مثل الإنفاق المرتفع على الحملات الإنتخابية واستمرار الحملات الدعائية إلى مرحلة ما بعد الصمت الإنتخابي) وكما لوحظ عمل تكريم لطلبة الثانوية العامه الناجحين في إحدى المناطق وتوزيع مبالغ نقدية عليهم في مقر إنتخابي الأمر الذي يشير إلى ضعف المحاسبة فيما يتعلق بخرق الإطار القانوني الناظم للعملية من قبل المرشحين، حيث كان من الأجدر بالهيئة المستقله للإنتخاب تنفيذ إجراءات رادعه وسريعه لضبط سقف الانفاق.

وعلى الرغم من أن الهيئة المستقلة للإنتخاب قامت بتنفيذ حملات توعوية وإعلان الجدول الزمني للعملية الإنتخابية على موقع الهيئة المستقلة لإنتخاب الإلكتروني - كما قامت بإعلان أسماء الناخبين ومراكز الإقتراع بشكل واضح ولكن يبدو أن الغموض في مواد القانون تسبب في حدوث ضبابية في طريقة عد وفرز أوراق الإقتراع وذلك عندما فسرت الإجتهادات الصادرة عن الهيئة آلية فرز الأوراق بإشتراطها وجود سيدة في الخانة الخامسه الأمر الذي أقر ديوان تفسير القوانين خلافه في وقت متأخر من العملية الإنتخابية مما أثر على فهم وشرح آلية الاقتراع لدى المواطنين واقتضى من الهيئة المستقلة إعادة إبلاغ لجان الإقتراع والفرز بتعميم ورقي (وقد ظهر الضعف في فهم آلية الإقتراع جليا عندما أعلن رئيس الهيئة المستقلة للإنتخاب في لقاء مع منصة تقدم أن عدد الأوراق الباطلة بلغ 79504 ورقة كل ذلك أدى إلى زعزعة الثقه بآلية الفرز والتشكيك بالتعليمات الصادره عن الهيئة المستقلة بشكل عام. وكان يتوجب على الهيئة المستقلة للإنتخاب الإستعانة بديوان تفسير القوانين في مرحلة مبكرة لتنفيذ القانون تجنباً للفوضى التي حصلت نتيجة هذا الخطأ في التفسير وتلافي فوات فرصة التوعية بمضمون آلية إقتراع المقاعد الخصصة للنساء.

ثالثاً: شفافية العملية الانتخابية

بينت مؤشرات الشفافية المتعلقة بمدى إتاحة المعلومات الإنتخابية إلى وجود تقدم في درجة إتاحة السلطة الإنتخابية للمعلومات المتعلقة بالعملية الإنتخابية في أغلب مراحلها، إذ أن الهيئة المستقلة للإنتخاب أنشأت موقع إلكترونيا احتوى على العديد من المعلومات الإنتخابية مثل التشريعات والإجراءات القانونية إلا أن عملية التوعية الخاصة بالعملية الإنتخابية كما ظهر لدى العديد من المقترعين كانت ضعيفة، الأمر الذي أدى إلى بطلان الكثير من أوراق الإقتراع بالتالي أدى ذلك إلى تغيير النتيجه في بعض الأحيان.

أما معنى أن تكون شفافة، فيعني أن تكون الإجراءات واضحة للعلن، وأن يسمح بمتابعة العملية الإنتخابية بكافة مراحلها الأمر الذي قامت به الهيئة المستقله للإنتخاب بشكل واضح عبر موقعها الإلكتروني والذي كان سهل الوصول بالنسبة للمواطنين ،إلا أن التخبط لدى إعلان النتائج بدون توضيح أثر على بعض جوانب الشفافية حيث تم سحب النتائج من على موقع الهيئة الإلكتروني للتدقيق بعد إعلانها بالإضافة إلى أنه قد تم إبلاغ مرشحين بنجاحهم وبعد ذلك برسوبهم ومن ثم إعلان نجاحهم مرة أخرى وكان الأجدى في الهيئة المستقله للإنتخاب أن تؤجل إعلان النتائج على موقعها الإلكتروني إلى حين التأكد من النتائج والتجميعات النهائية .

رابعاً: عدالة العملية الإنتخابية

أما أن تكون الإنتخابات عادلة، فيعني أن يكون حق الإقتراع العام مضموناً، الأمر الذي يستدعي تسهيل الأمر على الناخبين ليتمكنوا من ممارسة دورهم الإنتخابي، الأمر الذي لم يتحقق لجزء كبير من الناخبين حيث تسبب الإكتظاظ وصعوبة الوصول إلى قاعة الإقتراع وبالتالي أدى إلى عزوف الكثير من الناخبين عن الإقتراع ، وقد تم رصد بعض الحالات في الكثير من المناطق مثل الصاله الرياضيه في جامعة اليرموك / محافظة إربد. صالة الأميرة رحمة في الزرقاء وغيرها من الأماكن حيث لم يكن عدد الناخبين في هذه المراكز يتناسب مع السعة المكانية أو قدرة لجان الإقتراع والفرز، الأمر الذي أدى إلى حالات من العزوف عن الإنتخاب والإنسحاب من مركز الإقتراع حيث كان يفترض على الناخب/ الناخبة أن ينتظر ما يقارب الساعة والنصف إلى ساعتين ليمارس حقه الإنتخابي الأمر الذي إنعكس على نسبة التصويت في كثير من مراكز الإقتراع.

إلا أن عدم تمثيل الأقليات في القانون أدى إلى عدم وجود عدالة تمثيلية الأمر الذي حاولت تداركه الحكومة في التعيينات سواء في المجالس البلدية أو مجالس المحافظات، و كنا نأمل أن تكون تركيبة جميع المجالس مبنية على مرشحين منتخبين تعتمد التنوع الموجود في المجتمع وعدم إعتماد التعيين نهائيا حتى نضمن أن تكون العملية ديمقراطية وشامله، بالإضافة إلى أن نظام الكوتا في مجالس المحافظات شابه الكثير من اللغط وعدم الفهم سواء من المرشحات والمرشحين والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، أو من جانب الهيئة المستقلة للإنتخاب (وقد ظهر ذلك بشرح آلية الإقتراع فيما بتعلق بالمقعد الخامس) ونتحدث هنا مرة أخرى عن قرار الديوان الخاص بتفسير القوانين الذي خالف ما كانت قد قررته الهيئة المستقلة للإنتخاب سابقاً من إعتبار ورقة الإقتراع باطلة إذا لم يتم وضع إسم مرشحة أنثى في الخانه الخامسة وهذا ما رفضه ديوان تفسير القوانين عندما قرر أن الناخب له الحرية في وضع إسم مرشح ذكر أو أنثى في أي رقم من أرقام أوراق الإقتراع وقد تسببت هذه النقطه في إحداث حالة من عدم الوضوح حتى للجان الإقتراع والفرز الذين تلقوا تدريباتهم حسب قرار الهيئة الصادر قبل قرار الديوان الخاص بالتفسير ، حيث كان يجدر بالهيئة المستقله للإنتخاب سؤال الديوان بوقت سابق وعدم الإعتماد على الإجتهاد الشخصي، كما يؤخذ على قانون مجالس المحافظات خفض نسبة الكوتا النسائية الى 15 % مقابل 25 % في مجالس البلديات بالإضافة إلى الجدل الدائر حول إمكانية رئاسة المرأة الفائزة بالكوتا للمجلس المحلي حيث أن السيدات اللواتي فزن بالتزكية في المجالس المحلية حرمن من المنافسة على رئاسة المجلس المحلي لأنهن لم يدخلن ضمن قوائم الترشح ولم يتم التصويت لهن وهذا يعتبر إنتقاص من حق المرأة في الترشح والإنتخاب.

من ناحية أخرى يظهر هنا عنصر العدالة الإنتخابية في أهمية تحديد سقوف الحملات الإنتخابية ومراقبة تطبيق نصوص القانون في هذا الخصوص لما لتفاوت سقوف الإنفاق من تأثير على الناخبين الأمر الذي يشكل عائقا أمام وصول المرأة إلى المقعد نظراً إلى محدودية مقدرتها المادية في بعض الأحيان. وقد لاحظ مراقبوا رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن) ولدى حضورهم فعاليات إنتخابية وإجراء مقابلات مع المرشحين بأن البعض من المرشحين لا يعرف أصلا عن وجود مادة في القانون تحدد سقف الإنفاق على حملته الإنتخابية وحتى من يعرف منهم لم يلتزم ولم يقبل التصريح بمقدار تكاليف حملته بشكل صحيح بسبب ضعف آلية وإجراءات المتابعة من قبل كوادر الهيئة المستقلة للإنتخاب لآليات الصرف وتقدير قيمة الإنفاق الأمر الذي إنعكس على عدالة الحملات الإنتخابية بين المرشحين بشكل واضح .

شاحنة كبيرة محملة بأنواع الحلوى والمأكولات في أحد اللقاءات الإنتخابية في محافظة إربد

مخرجات عملية المراقبة

1) من ناحية سهولة الوصول إلى مراكز الإقتراع :

أفاد مراقبوا رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن) ما نسبته 84 % من مجموع المراكز التي تمت زيارتها بسهولة الوصول إلى مراكز الإقتراع.

هل كان الوصول إلى مراكز الإقتراع سهلا ؟

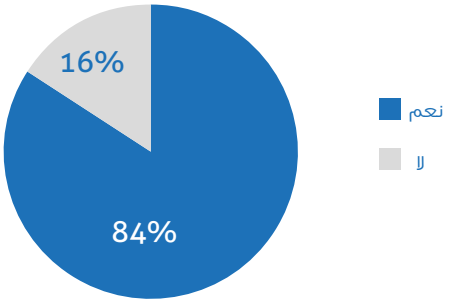

أفاد مراقبوا رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن) أن ما نسبته 92 % من المراكز التي تمت زيارتها احتوت على دعاية إنتخابية داخل وعلى مقربه من مراكز الإقتراع.

هل كان الوصول إلى مراكز الإقتراع سهلا ؟

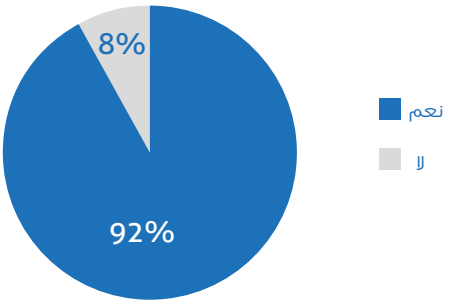

2) من ناحية إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مراكز الاقتراع:

أن ما نسبته 38 % من مجموع المراكز التي تمت زيارتها كانت صعبة الوصول بالنسبة إلى الاشخاص ذوي الإعاقة إلى مراكز الإقتراع الأمر الذي يتعارض مع حقوق الإنسان المدنية والسياسية ويتعارض مع عدالة الإنتخاب إذ أن الهيئة المستقلة للإنتخاب في هذه المراكز لم تأخذ بعين الإعتبار إحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتالي تم حرمان جزء منهم من الوصول وممارسة حقة الإنتخابي.

سهولة الوصول إلى مراكز الإقتراع للأشخاص ذوي الإعاقة ؟

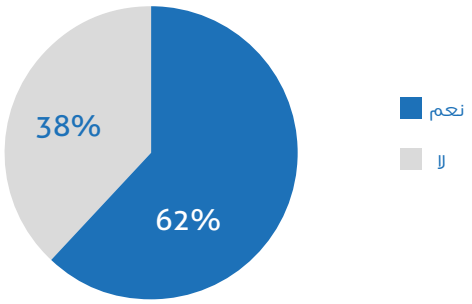

3) من ناحية وجود إرشادات تساعد الناخبين على الوصول إلى مراكز الإقتراع:

أفاد مراقبو رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن) أن ما نسبته 53 % من مجموع المراكز التي تمت زيارتها لم تحتوي على الإرشادات الكافيه لمساعدة الناخبين للوصول إلى غرف الإقتراع إذ تم إعتماد الكتابة الخطية في كتابة اللوحات الإرشادية في بعض المراكز بالإضافه إلى عدم توضيح الأسماء التي يحق لها أن تنتخب داخل قاعات الاقتراع مما تسبب في فوضى وتأخير للناخبين

هل كان هناك إرشادات تساعد المقترعين على الوصول لغرفة الإقتراع؟

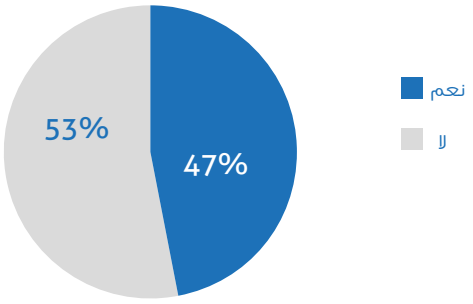

4) اما من ناحية نشر قوائم الناخبين على أبواب مراكز الإقتراع :

فقد أفاد مراقبي رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن) ما نسبته 38.5 % من مجموع المراكز التي تمت زيارتها أن الجداول لم تكن معلقه على أبواب مراكز الإقتراع الأمر الذي يتعارض مع الشفافية ويتعارض مع القانون وأدى إلى فوضى في بعض مراكز الإقتراع حيث لم يعرف الناخبين /ات في أي قاعه يجب أن يقترعو.

من ناحية الدعاية الإنتخابية على ابواب مراكز الإقتراع، لاحظ ما نسبته 92 % من مراقبي رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية الأردن) أنه لم يكن هناك إلتزام بالتعليمات التنفيذية الصادرة عن الهيئة المستقله للإنتخاب والمتعلقه بقواعد الحملات الإنتخابية وبنفس الوقت لم نجد أي تدخلا من كوادر الهيئة لمنع هذه التجاوزات .

هل كان هناك وجود للجداول الإنتخابية على باب المركز؟

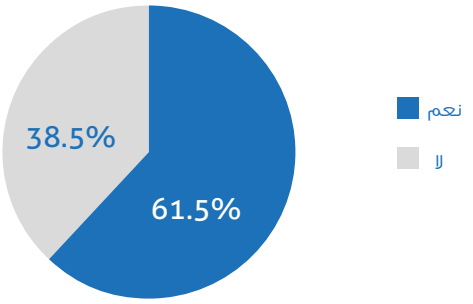

5) من ناحية التواجد الأمني داخل مراكز الإقتراع:

فقد أفاد مراقبو رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية الأردن) أن 39,5 % من مجموع المراكز التي تمت زيارتها أنه كان هناك تواجد أمني داخل مراكز الإقتراع الأمر الذي قد يكون مقصودا أو غير مقصود بسبب عدم دراية لجان الإقتراع والفرز بآليه التعامل مع الأجهزة الأمنية وضرورة عدم وجودها داخل مراكز الإقتراع حتى لا تؤثر على حرية الناخبين.

هل كان هناك تواجد أمني داخل مركز الإقلاع؟

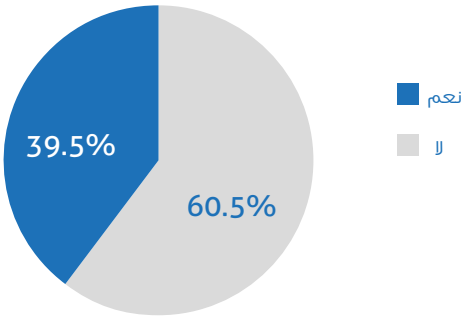

مقابلات المرشحين خلال عملية المراقبه

أجرى فريق مراقبي رشيد للنزاهية والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن) مقابلات مع 99 مرشح من مرشحي المحافظات التي شملتها المراقبه

1) اشتكى العديد من المرشحين من ظاهرة التعدي على الدعايه الإنتخابية من صور ويافطات وانتقدوا عدم تدخل الأجهزة الأمنية وكوادر الهيئة المستقلة للإنتخاب للتحقيق في هذه الجرائم.

2) عدد قليل جداً من المرشحين / المرشحات إعتمد مدير للحملة الإنتخابية اما باقي المرشحين / المرشحات اعتمدوا على أنفسهم بشكل شخصي لإدارة الحملة الإنتخابية.

3) رفض الكثير من المرشحين / المرشحات الإفصاح عن المبلغ الحقيقي المرصود للإنفاق على الحملة الإنتخابية ومنهم من أفصح عن مبالغ صغيره جداً تراوحت ما بين 500 دينار و 4000 دينار وهذا ما كان يناقض بشكل واضح مع ما شاهده المراقبون من تجهيزات للمقر ودعاية إنتخابية معلنة بمختلف وسائل الاعلام.

أما من مشاهدات مراقبي رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن) خلال حضور 111 فعاليه إنتخابية فقد ظهرت النتائج التالية :

1) بلغت نسبة المرشحين / المرشحات الذين أصدروا بيان إنتخابي مكتوب 41 % فقط من عدد المرشحين /ات الذين تم حضور فعالياتهم الإنتخابية، الامر الذي يشير الى عدم اهتمام 59 % من المرشحين المشمولين بالعينه بإعداد بيان إنتخابي مكتوب يدل على خطة عمل قابله للمسائله والمتابعه فيما بعد.

هل كان هناك بيان إنتخابي؟

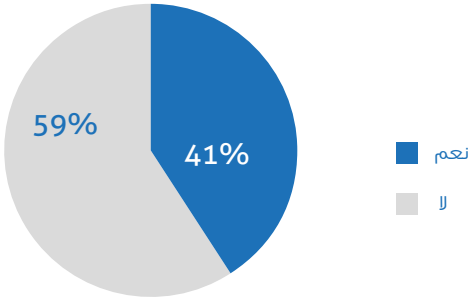

2) بلغت نسبة حضور شخصيات سياسية لفعاليات المرشحين 18 % من مجموع الفعاليات التي تم حضورها في حين بلغت نسبة حضور شخصيات إجتماعية مؤثرة 28 % من مجموع الفعاليات التي تم حضورها.

هل كان هناك حضور لشخصيات سياسية واجتماعية مؤثرة ؟

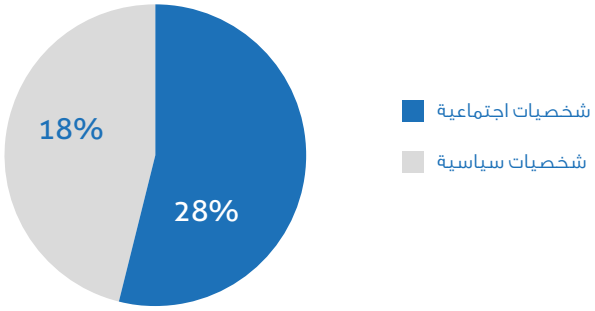

3) بلغت نسبة وجود التغطية الإعلامية 54 % من الفعاليات التي تم حضورها.

هل كان هناك تغطية إعلامية للفعالية؟

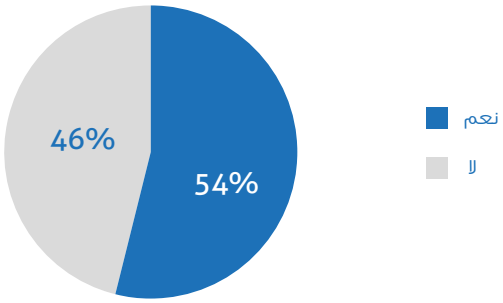

4) لوحظ أن نسبة الفعاليات الإنتخابية المخصصه للنساء بلغت 2 % فقط من مجموع الفعاليات التي تم حضورها الأمر الذي يشير إلى ضعف التركيز على الجانب النسائي من الأصوات نتيجة الإعتماد على الرجال وفرض إرادتهم على عائلاتهم.

5) لوحظ إستخدام الصور الملكية في بعض الفعاليات الإنتخابية الامر الذي يعد مخالفه للقانون وهذا يعود إلى عدم وجود المعرفه الكافيه بالقانون لدى المرشحين/ات.

الملاحظات

لوحظ تواجد العديد من النواب في المقرات والفعاليات الانتخابية وعلى الرغم من أن تواجدهم لا يعد مخالفه قانونية إلا أنه يجب أن لا ننكر دورهم الاجتماعي في التأثير على إرادة الناخبين.

لوحظ وجود شراء أصوات في بعض الأماكن وعن طريق جلب باصات وحجز هويات على ابواب مراكز الإقتراع مثال (مدرسة أم عمارة الثانويه للبنات / عمان / سحاب) بالإضافة لتوزيع طرود غذائية في بعض مناطق محافظة إربد .

التوصيات

من خلال مخرجات تقرير مراقبة الإنتخابات البلدية ومجالس المحافظات لعام 2017 الصادر عن رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن) نصل إلى التوصيات التالية:

من الناحية التشريعية:

– إجراء مراجعة لقانوني البلديات ومجالس المحافظات على ضوء تقييم العملية الإنتخابية مع الإشارة إلى أهمية توضيح وتحديد الأمور الجوهرية في القانون وترك الإجراءات التنفيذية فقط للهيئة المستقله للإنتخاب.

– في حالة وجود لبس في شرح بعض المواد في القانون اللجوء إلى الديوان الخاص بتفسير القوانين في وقت مبكر تجنباً لسوء الفهم والإجتهاد الشخصي.

– تعديل التشريعات الناظمة لتشكيل مجلس المحافظة ليكون منتخب كاملاً وليس فقط 85 % مع ضمان تمثيل كافة الفئات والأقليات.

– تخصيص غرفة قضائية مختصة بالنظر في الجرائم الانتخابية وإعطاء ممثلي الهيئة المستقله للانتخاب المعنيين بالمتابعة صفة الضابطة العدلية .

– تشديد وتسريع اجراءات متابعة الجرائم الإنتخابية بحيث يصدر فيها قرارات سريعة قبل إنتهاء العملية الإنتخابية (كقضايا شراء الأصوات والتعدي على قواعد الحملات الإنتخابية).

– إيجاد آليات فعالة وناجعة لمراقبة إلتزام المرشحين / المرشحات بسقوف الحملات الإنتخابية التي نص عليها القانون.

– تفعيل منع الدعاية الإنتخابية داخل مراكز الإقتراع وخلال فترة الصمت الإنتخابي.

من الناحية التنظيمية:

– ضرورة إعداد وتدريب الكوادر القائمة على تنفيذ العملية الإنتخابية وبالأخص على آلية الإقتراع والفرز وضرورة إخضاعهم لتدريب متخصص بالعملية الإنتخابية ككل.

– ضرورة تكثيف حملات التوعية بالعملية الإنتخابية كاملة وبالوثائق اللازمة للإقتراع بشكل خاص .

– زيادة مراكز وصناديق الإقتراع في أماكن تواجد الناخبين تجنبا للإزدحام.

– عدم تكرار تجربة إستخدام الصالات الرياضيه كمراكز إقتراع وفرز لفشل هذه التجربه في الإنتخابات الأخيرة حيث تسبب عدد الناخبين الكبير بالإزدحام الشديد وتأخر إجراءات الإقتراع والفرز بالإضافة إلى أن هذا الإكتظاظ قد حرم الكثير من الناخبين /ات من الإدلاء بأصواتهم وبالتالي حرمهم من حقهم بالمشاركة السياسية الأمر الذي يتوقع أنه أثر على إرادة الناخبين والنتائج النهائيه.

– تحديد مراكز الإقتراع بشكل دقيق وواضح لتسهيل تدفق الناخبين.

– مراعاة إختيار محطات إقتراع تتناسب مع الأشخاص ذوي الإعاقة وفي كل المحافظات والمراكز .

– ضرورة التشديد على موظفي الهيئة ومتطوعيها لبس الباجات التعريفية للتعريف بهم وبمناصبهم الوظيفية.

– إتخاذ الإجراءات الرادعة والسريعة لوقف التجاوزات على أبواب مراكز الإقتراع لوقف الدعاية الإنتخابية والإلتزام بالصمت الإنتخابي.

ملخص النسب النهائي

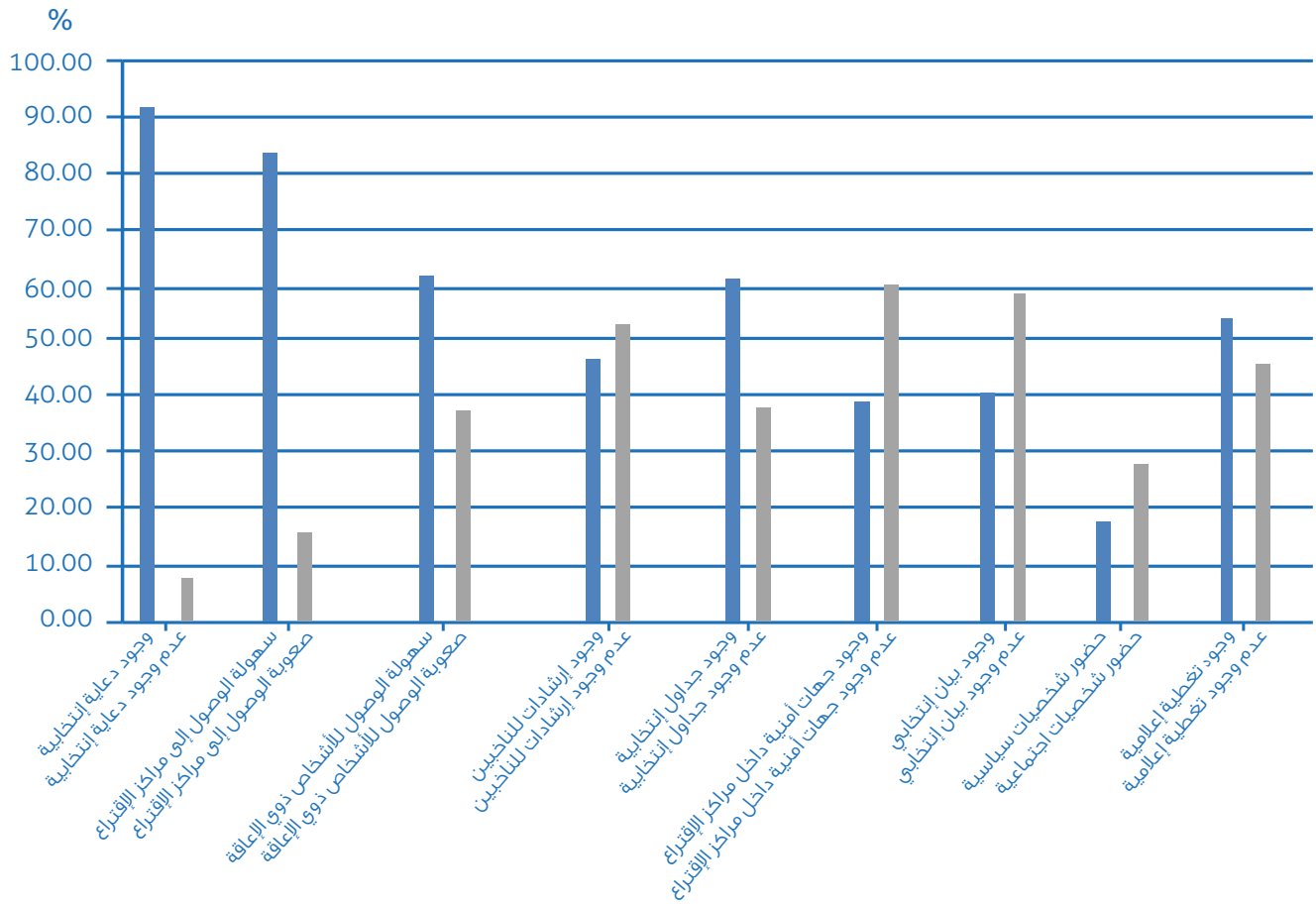

رشيد RASHEED

TRANSPARENCY INTERNATIONAL - JORDAN

الشفافية الدولية – الأردن

معاً للقضاء على الفساد

TOGETHER TO END CORRUPTION

عمان–الصويفية، شارع علي نصوح الطاهر

عمارة رقم 22 الطابق 2

هاتف 28 25 585 6 962+ فاكس 28 25 581 6 962+

صندوق بريد: 852806 عمان 11185 الاردن

ايميل info@rasheedti.org www.rasheedti.org

RasheedTIjo RasheedTIjo RasheedTIjo RasheedTIjo